النظام الصحي

د. حسن علي نصر الله C.A.B.M

رئيس فرع الفسلجة / كليه الطب / جامعة كربلاء

إن تعريف منظمة الصحة العالمية للنظام الصحي هو مجموع المنظمات و المؤسسات و الموارد الرامية أساسا إلى تحسين الصحة. و يحتاج ذلك النظام إلى موظفين و أموال و معلومات و إمدادات و وسائل نقل و اتصال و توجيهات و اتجاهات عامة.

النظام الصحي الجيد هو النظام الذي يطور الحالة الصحية للناس بشكل مطرد. و هنالك مؤشرات عدة لهذا التطور منها وفيات الأطفال دون سن الخامسة, و وفيات الأمهات الحوامل و أثناء الولادة, و عدد الإصابات بالأمراض الانتقالية, و معدل عمر الإنسان. إن متابعة هذه المؤشرات, و على مدى سنوات, تدل على كفاءة النظام الصحي من عدمه.

و تقوم الدول بين آونة وأخرى بإعادة النظر في نظامها الصحي استنادا للمتغيرات في الواقع الديموغرافي أو الحالة الاقتصادية أو التطورات الطبية. و قد أقامت وزارة الصحة مؤتمرا واسعا حول النظام الصحي حيث أنها تخطط لتشريع قانون جديد للصحة في العراق يشمل كافة مفاصل الخدمات الصحية.

إن الرؤيا الواضحة للحالة الصحية و المستوى الثقافي و الاجتماعي للناس و الإمكانيات البشرية و المادية المتوفرة تحدد الأولويات و الأساسيات للنظام الصحي الجديد مع تخطيط مستقبلي شامل. إن النظام الصحي هو نظام واسع و معقد و يحتاج إلى إعادة هيكلة و تخطيط جديد ابتداء من الرعاية الصحية الألوية منتقلا إلى الرعاية الصحية الثانوية و بعدها إلى الرعاية الصحية التخصصية و هذه تحددها الرؤيا السياسية للرعاية الصحية.إن طب الأسرة و الرعاية الصحية الأولية يعتبران البوابة الأولى للمريض طالب الخدمة الصحية حيث أن 90% من الأمراض تعالج من قبل طبيب الأسرة في المراكز الصحية بالإضافة إلى تشخيص عوامل الخطورة بالنسبة للأمراض المزمنة غير الانتقالية. لذا علينا أن نولي هذا الجانب الأهمية التي يستحقها للسير بالرعاية الصحية قدما كما هو الحال في الدول المتقدمة و كثير من دول العالم الثالث وقسم منها من دول الجوار.

إن نظام التعامل مع حالات الطوارئ هو الآخر بحاجة إلى تنظيم و إعادة هيكلة, بالإضافة إلى الحاجة إلى ردهات طوارئ جديدة تتطابق مواصفاتها مع المقاييس العالمية و تلبي الاحتياجات الأساسية و حتى التخصصية على المدى البعيد. كما و يجب أن يكون هناك تخصص طبي و تمريضي في طب الطوارئ كما هو الحال في بقية الاختصاصات الطبية.

و من الأمور المهمة التي نفتقر إليها في العمل الطبي هو التوثيق الطبي السليم في كافة مؤسساتنا الصحية و التي هي الحجر الأساس لمعرفة الواقع الصحي للمجتمع و التي بدورها تحدد الاحتياجات والأولويات. ولهذا يتوجب إدخال الطرق الإحصائية الحديثة و التوسع في استخدام الحاسوب.

إن غياب العمل بالخطوط الإرشادية و البروتوكولات في كافة مجالات العمل الطبي من الجوانب المهمة التي يجب تفعيلها.

فالتعليم الطبي المستمر و التطوير المهني المستمر أساسيان لرفع مستوى الخدمات الطبية و التمريضية المقدمة للمرضى وهما من الأركان المهمة في النظام الصحي لكافة الدول. و كانت وزارة الصحة قد عقدت مؤتمرا هذا العام حول التعليم الطبي المستمر و التطوير المهني المستمر لذالك يجب تفعيل قرارات هذا المؤتمر و متابعة تنفيذها.

إن التعليم الطبي و الصحي بحاجة إلى مراجعة ويجب أن يواكب التغيرات في بقية دول العالم حيث لازال التعليم لم يطاله التغيير منذ عشرات السنين و هذا يؤثر سلبا على مستوى العاملين في القطاع الصحي. ولهذا قامت بعض الدول بربط التعليم الطبي و الصحي بوزارة الصحة كونها الجهة المستفيدة من الخريجين حيث أن بإمكانها تقييم مستوى الخدمة التي يقدمونها للمرضى

إن القطاع الخاص في العمل الطبي لا يقل أهمية عن المؤسسات الصحية الحكومية حيث يكون مكملا و منافسا لها وفي كثير من الدول أصبح القطاع الخاص هو المعول عليه في الخدمات الطبية الثانوية و التخصصية. أما المؤسسات الحكومية التي تقدم الخدمات الطبية الثانوية و التخصصية فإنها تقدمها للناس مقابل ثمن أو من خلال التأمين الصحي.

إن تشريع نظام صحي جديد يحتاج إلى دراسة متأنية و لجهود كثير من المتخصصين والخبراء من داخل القطر و خارجه و تمام تطبيقه يحتاج لسنوات عدة.

أملنا أن يكون النظام الصحي الجديد ملبيا للطموحات و احتياجات الناس و العاملين في القطاع الصحي على آن تكون الخدمات المقدمة لا تقل عن مثيلاتها في دول الجوار أو الدول المتقدمة.